



دور الدين في ترسيخ اللحمة الاجتماعية¹

دانيل هرفيو لاجيه*

مقدمة

حين طُرحت مسألة توسعة الاتحاد الأوروبي على بساط البحث، وفي الوقت الذي كانت فيه الحاجة ملحة لإيصال «الصوت الأوروبي» إلى الساحة العالمية، أُتيحت الفرصة لدراسة دور الدين في ترسيخ اللحمة الاجتماعية، وتوفرت المناسبة لصوغ الهوية الأوروبية؛ ما أدى إلى طرح هذه المسألة في المناقشات التي أُثيرت حول إمكان الإشارة في مقدمة الدستور المستقبلي لأوروبا إلى المسائل المتعالية و/أو إلى التراث الديني.

لم يكن أصل المناقشات مجرد مقارنة بسيطة بين مبادئ متباينة أو تسوية المشاكل الناتجة عن الاختلاف في طرائق تنظيم المجالات السياسية والدينية في البلدان المعنية، سواء أكانت تلك البلدان أعضاء بالفعل في الاتحاد الأوروبي أم

1- عنوان البحث باللغة الإنكليزية: The role of religion in establishing social cohesion.

تعريب: طارق عسيلي

* باحثة فرنسية متخصصة في مجال علم اجتماع الدين، حائزة على دكتوراه في علم اجتماع الدين، لها عدد من المؤلفات في هذا المجال.

كانت على وشك الانضمام إليه. وحقيقة الأمر، أن لمسألة الدين آثاراً تمتد إلى ما وراء الدين نفسه، فهو يُوفّر الفرصة لدراسة القضايا المتأصلة في مشروع تكامل أوروبا الثقافي والقضايا التي تُعزّز انبعاث مواطنة أوروبية حقيقية. ونظراً إلى أهميّة المسألة وتعقيداتها، سنحاول في هذه المناقشة لفت الانتباه إلى بعض العناصر التي قد تساعد في توضيح الجوانب المختلفة للمسألة من وجهة نظر علم اجتماع الدين.

العَلَمنة بوصفها ميزة فريدة للمجتمع الأوروبي

إنَّ أيَّ بحث يتناول موقع الدين في أوروبا يُفترض أن ينطلق من التّقدّم المستمرّ الواضح لعملية العَلَمنة على امتداد القارّة. والمؤشّر الأكثر توفّراً، والأكثر استخداماً والأوسع نطاقاً، على هذا التّقدّم للعَلَمنة هو مستوى الممارسة الدينيّة. ولا بُدَّ من الإشارة إلى وجود فوارق كبيرة بين بلدان الاتّحاد الأوروبيّ في مدى مراعاة الشّعائر الدينيّة؛ فثمة على سبيل المثال كنائس باتت مهجورة على مدار السّنة في بلدان انحصرت فيها وظيفة الكنيسة ببعض الاحتفالات الدينيّة الرئيّسة، مثل إسكندنافيا والمملكة المتّحدة وفرنسا وهولندا؛ ما يبيّن أنّ البنية قد وهنت ووصلت إلى درجة الانهيار. وجدير بالذكر أنّ حجم ممارسة الشّعائر الدينيّة في أوروبا أقلّ بكثير منه في الولايات المتّحدة عموماً.

بيد أنّ ما يلاحظ في دراسات المعتقدات الدينيّة الرئيّسة، الكميّة والمقارنة، أنّ الاعتقاد بإله شخصي - بصفات الإله اليهوديّ المسيحيّ - يتراجع لصالح اعتقاد غامض بوجود «قدرة» أو «قوة فوق طبيعيّة». ويلاحظ في المقابل أنّ الإيمان بالحياة بعد الموت لم يتراجع كثيراً، لكنّه أصبح منفصلاً، بشكل واضح، عن الرّؤية المسيحيّة للخلاص في الحياة الأخرى، مع وجود تفاوت بين مكان وآخر. وعلى الرّغم من أنّ أعداد الأوروبيّين الذي يعلنون إحادهم ويُصرّحون برفضهم لأيّ اعتقاد بالحياة بعد الموت، ويعبّرون عن ذلك بقناعة، تُعدّ قليلة نسبياً على امتداد أوروبا (مع وجود اختلافات كبيرة بين القوميات)، لكنّها تبقى أعلى بكثير من نسبة الـ 1% المسجّلة في الولايات المتّحدة الأميركيّة.

إنّ مقارنة أوروبا بالولايات المتّحدة مفيدة في هذا السّياق؛ لأنّ التّاكل الذي يُصيب الدين في المجتمعات الحديثة كان منذ فترة طويلة موضوع بحث في

مختلف مجالات الفكر السوسولوجي، ويات ميزة لا مفرَّ منها من مميّزات الحداثة أو حتّى شرطاً للتّحديث؛ بحيث يمكن تصنيف الوضع الأوروبيّ أنموذجاً يُظهر التّطور العامّ للمجتمعات المتقدّمة. فعندما لوحظ أنّ المجتمع الأميركيّ -الذي لا يمكن التّشكيك بتصنيفه بين المجتمعات الحديثة- لم يلتزم بأنموذج التّخلي عن الدّين، باتت الطّبيعة الفريدة للتّجربة الأميركيّة، ولا سيّما الطّروف التاريخيّة التي تأسّست الجمهوريّة في ظلّها، موضوعاً للبحث والسّؤال، وليس الطّبيعة العالميّة للوضع الأوروبيّ. لكنّ وجهة النّظر هذه تغيّرت بعد سبعينيّات القرن العشرين، وتحديداً بعد اتّضح أنّ الدّين كان حاضراً بقوّة في الحياة العامّة في كلّ مكان باستثناء أوروبا؛ لأنّ أوروبا تعدّ المنطقة الثقافيّة الوحيدة التي طُبّق فيها أنموذج العولمة تطبيقاً حقيقياً، وإن بطرقٍ تختلف من بلد إلى آخر. هذا التّغير الكبير في وجهات النّظر يدفنا الآن إلى دراسة الطّبيعة الاستثنائيّة للتّجربة الأوروبيّة في ضوء الاتّجاهات السّائدة في أماكن أخرى من العالم.

التّأثير الأوّل للتّحوّل في الموقف من أنموذج العلمنة كان في التّمكّن من إعادة تقييم «الخسارة» النّاجمة عن هذا الأنموذج في أوروبا؛ إذ ساد الاعتقاد لفترة طويلة أنّ الانخفاض في الممارسة الدّينيّة كان مؤشراً على تراجع موازٍ في الإيمان الدّينيّ. وقد أقرّ هذا التّيّار الفكريّ أنّ الدّمج بين انتشار العقلانيّة التّقنيّة والعلميّة، وتأكيد الاستقلال الذاتيّ للفرد، وازدياد الطّبيعة التّخصّصيّة لمجالات النّشاط البشريّ، أدّت جميعها إلى تبدّد عميق للأوهام في العالم الحديث، وتالياً إلى خسارة أكيدة لمعقوليّة الاعتقاد الدّينيّ. لكنّ العيب في هذا الوصف للعالم الحديث، المصاب بخيبة عقليّة، أنّه تجاهل انعدام الأمان البنيويّ الذي زجّت فيه المجتمعات التي تقودها حتميّة التّغيير. لقد بيّن انتشار موجات جديدة من الحركات الدّينيّة، التي سُجّلت حتّى نهاية عام 1960، أنّ الإيمان الدّينيّ لا يزال مزدهراً في المجتمع الأوروبيّ، ولو تحرّر من سيطرة الدّين المنظم السّائد بما فيه من رمزيّة. فقدره الأديان المختلفة، وطبيعتها ذات الأوجه المتعدّدة، هي استجابة لحجم التّوقّعات والتّطلّعات والإحباطات النّاتجة عن الوعد النّمطيّ الحديث بأنّ السّعي الفرديّ متاح لكلّ فردٍ في هذا العالم.

برزت إلى الواجهة وبشكل متدرّج قراءة أخرى في أوروبا، فقد أدّت المشاكل التي ترّبت على خسارة الدّين المؤسّسيّ الذي هيمن في خمسينيّات وستينيّات

القرن الماضي إلى بروز توجه لتعديل قواعد هذا الدين المؤسسي. فبات التركيز على النماذج التي كانت وظيفتها تحويل الاعتقاد إلى مسألة فردية. ثم دُفع الأفراد، بشكل استقلالي، إلى اعتناق عقيدة شخصية من شأنها أن تُعطي معنى لوجودهم، وتتوافق مع إطارهم الذهني الخاص، وتُناسب اهتماماتهم وتطلعاتهم وخبرتهم.

غير أن التركيز على منهج «افعل الأمر بنفسك» وتطبيقه على الاعتقاد والممارسة الدينيين لا يعني أن المعتقدات الدينية التقليدية قد فقدت أهميتها بالكامل في المجتمع الأوروبي، ذلك أن تلك المعتقدات كانت بكل بساطة بمثابة مخازن لأدوات رمزية، ومستودعات للمعنى المتاح للأفراد من أجل استخدامه وإعادة استخدامه ذاتياً وبطرق مختلفة. لكن، شيئاً فشيئاً، بدأ يقل تمثيل الديانات الكبرى بكونها رموزاً ومعاني فُرضت على الأفراد من الأعلى. وشيئاً فشيئاً، بدأت المجتمعات تفقد صفة «المجتمعات الطبيعية» التي يرث الأفراد فيها هويتهم الدينية عبر الأجيال. فقد باتت الهوية الدينية في المجتمعات الحديثة، خصوصاً في أوروبا، وباردياد مطرد، مسألة خيار شخصي، وصار الأفراد يُحددون قراراتهم بالولاء الديني بأنفسهم - غالباً بعد رحلة روحية طويلة - إما إلى الأبد أو لفترة قصيرة فقط. كذلك، ابتعد الأوروبيون، أكثر من أي شعب آخر، عن أنموذج المؤمن «الممارس» الذي يرث هويته الدينية من المجتمع الذي ينتمي إليه منذ الطفولة ويلتزم بقواعد الشعائر الدينية المفروضة فيه التي وضعها المؤسسة المسؤولة عن تبليغ الإيمان.

ويتبع الأوروبيون بدقة نمطين من نماذج الإيمان المعاصرة في العالم الحديث: الأول؛ أنموذج السالك الذي يتبع مساراً يتضمّن سلسلة من المراحل، والثاني؛ المتحوّل الذي يختار العائلة الدينية التي يريد الانتماء إليها¹.

تلك النماذج، إضافة إلى انطباقها على الوضع الأوروبي، هي أكثر الأوصاف ملاءمة للتوجه نحو فردنة الدين في أوروبا الذي يُعطل أشكال الولاء الديني التقليدية، وبشكل خاص الأشكال التقليدية من المشاركة في الدين على مستوى الرعية وانتقال الدين عن طريق العائلة. وهذا يتناسب مع تعبير عالمة الاجتماع

1- cf. D. Hervieu-Léger, Le pèlerin et le converti. La religion en mouvement; D.Hervieu-Léger, La religion en miettes ou la question des sectes.

البريطانية غرايس دايفي (Grace Davie): «الإيمان من دون انتماء هو أفضل ما يُميّز وضع العلمانية في أوروبا»¹.

لكن، اسمحو لي أن أشير، بشكل عابر، إلى إمكان قلب تلك الصيغة لتكون صيغة «الانتماء من دون إيمان» تعبيراً آخر يُجسد موقف الأوروبين من الدين، وهو موقف من الذّاكرة البعيدة المشتركة؛ بل هو موقف لا ينطوي بالضرورة على اعتقاد مشترك، ولكنّه لا يزال يحكم ردود أفعال جماعية تتعلّق بالهوية. فالمواطنون الدنماركيون، على سبيل المثال، الذين على الرّغم من أنّهم لا يؤمنون بالله، ولا يحضرون إلى الكنيسة إطلاقاً، يواصلون بإخلاص دفع الضّرائب التي تذهب إلى الكنيسة اللّوثرية؛ وذلك لأنّهم يُحبّون رؤية العناية المناسبة بالمباني الدّينية من أجل الاحتفالات المرتبطة بطقوس الوفاة وغيرها. وكذلك المواطنون الفرنسيون، الذين على الرّغم من أنّهم يحنّون إلى خدمات الكنيسة الجميلة التي شهدوها في طفولتهم، ويشتكون من بناء المساجد في فرنسا، لكنّهم لا يطأون أرض الكنيسة إلاّ بعد «قرع الأجراس»، وهذا يوضّح كيف يمكن للمرء أن «ينتمي من دون أن يؤمن»، وهذا يقابل انتشار الإيمان من دون انتماء.

بالنسبة إلى تلك الحالات، يُعبّر في أيّامنا عن الهوية الدّينية الأوروبية المشتركة من خلال الظهور العامّ للفردية الروحية التي أسقطت البنى القائمة من أجل تغيير الهوية الدّينية. وكان إضفاء الطابع الذاتي على الدين مرحلة أخيرة في عملية طويلة من حصره التّدرجي في المجال الخاصّ. فأوروبًا كانت تاريخياً، من خلال عمليّات تختلف من بلد إلى بلد، المكان الذي حصل فيه الاستقلال السياسي عن العلاقة بسلطة المعايير الدّينية المفروضة من الأعلى. وكانت أوروبا حقل الاختبار الذي شهد خروج الدين من المسرح، واخترعت فيه السّيادة السياسيّة، وهذا ما أدى إلى بروز مجموعة من المعايير التي تُملّى من الأدنى وتحكم الحياة الجمعيّة². إنّها الآن حقل اختبار لاستيعاب المصادر الرّمزية الدّينية في الثقافة الفردية المعاصرة. وعلى الرّغم من ذلك كلّه، لم يختفِ الدين؛ إنّما ما زال موجوداً خياراً شخصياً ووسيلة لتحديد الهوية الفردية، لكنّ قدرته على تكوين الهوية الجمعيّة بدأ يضعف

1- cf. G. Davie, Religion in Britain since 1945; G. Davie, Europe: The Exceptional Case, Parameters of Faith in the Modern World.

2- cf. M. Gauchet, La religion dans la démocratie, Parcours de la laïcité.

شيئاً فشيئاً، فهو لم يعد، على الأقل في المجتمعات الأوروبية، يُوفّر إطاراً للمعايير الأخلاقية في حياة المواطنين.

دور الدين في تحديد قيم الحضارة الأوروبية

لا يكفي إذا أردنا وصف وضع الدين في أوروبا، أن نسجل بموضوعية مؤشرات الخسارة، مثل انحدار الممارسة الدينية وتآكل نماذج الإيمان التقليدية، ولا أن نسعى لاختلاق أنظمة رمزية شخصية محلّية الصنع؛ لأنّ جلّ ما ينتج عن هذا المنهج لن يتجاوز الجانب السطحي الذي لن يكشف أكثر من المشاركة الظاهرية للأفراد في «الأديان الكبرى». لذلك، نحن نحتاج إلى الحفر العميق، إذا أردنا أن نقيس حضور الدين في المجتمعات الأوروبية، وإذا أردنا فهم البنى الثقافية والسياسية والبنى الرمزية والأخلاقية التي تُشكّل إطار الحياة الجمعيّة في تلك المجتمعات. على هذا المستوى، يمكن للمرء أن يقيس مدى تشكّل المؤسسات والعقليات وتَشبُّعها بالدين، حتّى في ظلّ غياب أيّ إشارة صريحة إلى المعتقدات الدينية المشاركة في تطوير القيم الحضارية. لقد تطوّرت القيم الحضارية، بشكل عامّ، ضمن سياق ثقافيّ يهودي- مسيحيّ؛ فنحن ندرك، مثلاً، فضل مفهوم العهد اليهوديّ على التفكير الحديث، وخصوصاً على التفكير الأوروبيّ، في مسألة الاستقلالية بوصفها ركيزة للعلاقة بين الله والبشر، والتي نشأت على أساس شبه تعاقدية يربط تحقيق الوعد الإلهيّ بولاء الشعب الطوعيّ. فمفهوم العهد الذي هو صفحة افتتاح التاريخ جعل التقليد المسيحيّ المفهوم ذا شقين: عالميّ (الخبر السار هو للبشرية جمعاء)، وفردية (التحوّل خيار فرديّ). ومع ذلك، فإنّ السياق العامّ، وغيره من الأمور التي تكمن جزئياً خلف فهمنا لحقوق الإنسان، حُرِّفَتْ وبيّدت في الثقافات الدينية المتعدّدة. في هذا السياق، نشير إلى أنّ التمييز بين «أوروبا البروتستانتية» و«أوروبا الكاثوليكية» بات من الأمور الشائعة والمسوّغة تماماً، فمن خلال هذا التمييز مثلاً سلك بناء مسألة الاستقلالية الحديثة طرقاً مختلفة. وأفضل توضيح ممكن للفروقات يكون بالرجوع إلى التجربتين الألمانية والفرنسية. فالتعامل الألمانيّ مع الاستقلالية، السابقي لأيّ مفهوم للاستقلال السياسي، نشأ عن التجربة التاريخية للإصلاح، وتأسس عبر تأكيد الفردية الدينية التي تحدّدت بشكل جذريّ أسس السلطة في الكنيسة، وتستغني عن الحاجة للوساطة المؤسسية في العلاقة بين المؤمن وربّه. أمّا

مفهومَيَّ الفرد والسيادة المستمدَّين منه، فإنَّهما يختلفان تمامًا عن البنية السياسيَّة التي نشأت في فرنسا بفضل النضال المشترك الذي مورس في التجربة الثوريَّة ضدَّ الاستبداد والدين الذي صَحَبَه¹.

وإذا أردنا إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للطرق المتباينة التي ساهم الدين من خلالها بتطوير قيم الحضارة الأوروبيَّة، علينا أن نتعمق أكثر بالبحث في التقسيمات الفرعيَّة لدوائر التأثير الكاثوليكيَّة والبروتستانتية؛ إذ نجد أنَّ قضايا التنوير في بريطانيا وألمانيا وإسكندنافيا في داخل «أوروبا البروتستانتية»، والمتجذرة في الأنساق البروتستانتية المختلفة، أدت إلى ثقافات سياسيَّة، وأسست لمفهوم العلاقة بين الدولة والمواطن، وأنتجت تفسيرات السيادة والتَّمثيل التي كانت بعيدة كلَّ البعد عن التَّجانس.

النقطة الأساسيَّة الآن أنَّ كلَّ مجتمع أوروبيَّ باتَ مُتميِّزًا بجذوره الدينيَّة الخاصَّة. ففي بلد مثل فرنسا، بشكل خاص، حيث كان التأثير التاريخي للعلمنة بعيد المدى، وحيث تتضح الخسارة الموضوعيَّة والذاتيَّة للدين على وجه التَّحديد، وفقدان ظاهرة الترميز الكاثوليكي للثقافة، لا تزال المؤسسات والعقليَّات مهمَّة بشكل استثنائي. وهذا ما نلاحظه في قول «سارتر»، في كتابه الوجود والعدم: «نحن جميعاً كاثوليك». هذه العبارة تُسلط الضوء، بشكل خاص، على العلاقة التي يحافظ عليها المجتمع العلماني مع الكنيسة الرومانيَّة الكاثوليكيَّة التي كرَّست كلَّ إمكاناتها المباشرة للتأثير على المجتمع والأفراد. وبشكل عام، إنَّ برنامج المؤسسات العامَّة، من المدارس إلى المستشفيات والمحاكم والجامعات...، كان قائمًا بالكامل، واستمرَّ في العمل لفترة طويلة عبر انتسابه إلى الأنموذج الكاثوليكي².

لذلك، من المستحيل أن نتمكن من فهم مسائل كثيرة لا علاقة لها بالدين في الحياة العامَّة الفرنسيَّة، من جودة الطَّعام إلى التَّنظيم الأخلاقي للعلوم، وإدارة العلاقات الهرميَّة في مجال الأعمال التجاريَّة، ومستقبل المجتمع الريفي، والتوقَّعات المجتمعيَّة للدولة، والمطالبة بحقوق العمَّال، إلَّا إذا أدركنا حجم تأثر الثقافة الفرنسيَّة بالقيم الكاثوليكيَّة.

1- cf. The Analysis Given by P. Bouretz, «La démocratie française au risque du monde», p. 27-137.

2- cf. F. Dubet, Le déclin de l'institution.

في الواقع، إن لتلك الدرجة من التشفير الرمزي والثقافي تأثيراً في جميع الدول الأوروبية، من الدول الإسكندنافية إلى المملكة المتحدة وألمانيا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وإيرلندا، على الرغم من أنها تتخذ أشكالاً مختلفة تماماً. ففي جميع الدول الأوروبية، نجد أن أسلوب الحياة السياسيّة، ومضمون النقاش العامّ حول القضايا الاجتماعيّة والأخلاقيّة، وتعريف الدولة أو المسؤوليّة الفرديّة، ومفهوم المواطنة أو الأسرة، والمواقف تجاه الطّبيعة والبيئة، وكذلك القواعد العمليّة للسلوك المدنيّ، والمواقف تجاه المال أو أنماط الاستهلاك...، قد تبلورت في السياقات التاريخيّة والدينيّة التي لا يزال تأثيرها - إلى حدّ ما - مستمرّاً؛ ليس لأنّ المؤسّسات الدينيّة احتفظت بقوة حقيقيّة لوضع المعايير التي نعلم أنّها فقدت تلك القوّة في كلّ مكان، ولكن لأنّ النّظم الرّمزيّة التي شكّلتها، حتّى بعد أن تبدّد الاعتقاد الرّسميّ بها وتراجعت الشّعائر الدينيّة، لا يزال لديها قدرة ملحوظة على التأثير في الثقافة المحليّة.

منظومة ثقافية مُفكّكة

إنّ السّؤال الرّئيس والواضح الآن هو: ماذا سيكون مستقبل تلك المنظومة الحضاريّة التي شكّلت على مدى مرحلة تاريخيّة طويلة؟ لقد ساهمت مجموعات عدّة من العوامل في زعزعة الأساس الواحد لتلك المنظومة الثقافيّة والمتنوّع في الوقت نفسه. والمشاكل التي واجهتها في جميع أحوالها تسلّط الضوء على التوتّر بين عملية مجانسة المشهد الدينيّ الأوروبيّ تحت تأثير العلمنة من جهة، وتأثير الثقافات الدينيّة المتنوّعة الموجودة في المنطقة الأوروبيّة نفسها، والذي قد يكون مناقضاً من جهة أخرى.

العامل الأوّل - الأكثر وضوحاً - هو التّعدّد الثقافيّ والدينيّ في أوروبا، والذي يرتبط في المقام الأوّل بظاهرة الهجرة، وتحديدًا بالتّسوية النهائيّة للسّكان المهاجرين في البلدان المضيفة. فمن الواضح أنّ جوهر ظاهرة التّعدّد هو الوجود الإسلاميّ الهائل في عدد من الدول الأوروبيّة، والذي بات يُشكّل ظاهرة مشتركة بين الدول الأوروبيّة، فتلك الدول تواجه مشاكل التّأقلم التبادليّ نفسه بين عوالم دينيّة وثقافيّة منفصلة تماماً. وهذا يتطلّب، في الوقت نفسه، إعادة تقييم شاملة للعلاقات بين الدّين والثقافة في مختلف المجتمعات المعنيّة. ومع ذلك، فإنّه يكشف أيضاً عن

الفوارق في استجابة المجتمعات للمطالبة بالاعتراف بالإسلام في أوساطها. ففي حين أن العدد الكبير للسكان المسلمين في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا جعل الإسلام قوة لا يُستهان بها في تلك البلدان، إلا أن من الواضح أيضاً أن الطريق إلى اندماج هؤلاء السكان في تلك البلدان يختلف اختلافاً كبيراً لسببين: الأول هو الثقافات السياسية للبلدان المضيئة، والثاني هو الخصائص المحددة لمختلف فروع العقيدة الإسلامية (من تلك الحالات، من أصولهم من باكستان أو شمال أفريقيا أو تركيا). وقد شككت المقاربات المختلفة لقضايا مثل ارتداء الحجاب في المدرسة دليلاً واضحاً على الحضور القوي للإسلام، وبيّنت أنه أصبح حقيقة من حقائق الحياة التي تُوحّد الدول الأوروبية المختلفة وتقسمها في الوقت نفسه.

إن التوتّر الجدليّ الحاصل بين التقارب والانفصال هو بذاته عامل فاعل في ظاهرة العولمة الثقافية التي امتدّ أثرها إلى أوروبا وبقية العالم. إن الانتشار الواسع لثقافة وسائل الإعلام المتجانسة، والتطوّر المتسارع لحركة البضائع والأشخاص والأفكار، وتوحد نماذج الاستهلاك، والخضوع العام للتبادل التجاري الذي يشمل على تبادل الأفكار الرمزية إلى نظام السوق الليبرالي، استهدف ذلك كله إلغاء الفردية الثقافية - وخصوصاً الدينية - في المجتمعات الأوروبية، هذا من جهة. من جهة أخرى، إن ديناميكية التجانس الثقافي نفسها تُشير ردود أفعال من المحتمل أن تُحفّز إعادة تنشيط الخصائص الثقافية ذاتها، وأن تُسبب ظهور مشاكل سياسية قومية ورمزية تشتمل على الدين الذي قد يعتقد المرء أنه انقرض. غير أن المتوقع أن تؤدي الهيمنة المتزايدة لثقافة أمريكا الشمالية وقيمها، وذلك من باب رد الفعل، إلى التمسك بالثقافة الأوروبية ومرجعياتها وقيمها الخاصة. وكذلك يحتمل أن يؤدي ذلك إلى نشوء «هويات رجعية» مستدامة، حتى في أوروبا، وأن تزداد حدة التنافس التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقناعات الدينية والهوية القومية. كما أن الكفاح دفاعاً عن «الأحادية الثقافية» قد يتغذى من التربة الخصبة للعوامل الدينية المختلفة جداً في أوروبا، والتي قد تجعل من هذا الصراع أمراً مختلفاً تماماً.

من سمات ظاهرتي التعدد الثقافي والعولمة الثقافية أنهما تُسهمان في أمرين: الأول تأكل الحضارات الدينية المختلفة الموجودة في أوروبا، والثاني، وللمفارقة، في إعادة تشكيلها ولو جزئياً. في الواقع، وبالنظر إلى الاضطرابات الثقافية التي

تواجهها أوروبا في الوقت الراهن، مثل كل المجتمعات الغربية الديمقراطية، قد نتساءل: ألسنا نشهد حالياً تغيرات يمكن أن تكون تأثيراتها، بالنسبة إلى الدين، بحجم تأثيرات نقطة التحوّل الحاسمة التي أحدثها التنوير في القرن الثامن عشر¹. لقد تميّزت تلك الفترة بإلغاء التفكير المتعالي من المجال السياسي، على الرغم من أنها لم تضع العوائق أمام انتقال أشكال من التفكير المتعالي ليس فيها إشارة إلى الإله والاعتبارات الأخروية الملازمة إلى الساحة السياسية. من الممكن أن يؤدي التغيير الثقافي الذي نشهده حالياً إلى زعزعة الإطار الرمزي لمجتمعاتنا من أعلى إلى أسفل، وربما إلى إزاحة الدين نهائياً من المجتمع.

سأحدّد ثلاث ملاحظات رئيسة أعتقد أنها قد تساعد، ونأمل أن يكون ذلك بشكل تبادلي، في فهم هذه المرحلة من مراحل التطور الثقافي لدينا: الملاحظة الأولى: لأول مرة في تاريخ البشرية، وتحديداً في هذه الساحة المتميزة اقتصادياً وسياسياً وهي أوروبا الغربية، تتوفر التغذية الجيدة أو إشباع المجتمع؛ فالأجيال التي بلغت سن الرشد في حاضرتنا لم تعرف أبداً الحرب الحقيقية أو حتّى الخطر الحقيقي للحرب، وليس هذا فقط؛ بل هم يعيشون الآن حياتهم حتّى من دون أدنى حاجة للشعور بالقلق حيال نقصان الطعام أو فقدانه غداً. لقد صار الاكتفاء الغذائي الآن من المسلّمات، وهو لا يتأثر سلباً حتّى بالأوبئة الحيوانية المتفشية، مقارنة بآخر وباء تسبّب بنقص غذائي وهو حمى الخنازير في أوروبا الذي انتشر في عام 1950. وبالنسبة إلى حالات الجوع التي لا تزال موجودة في أوروبا، فإنها ترتبط بالمشاكل التي تعاني منها بعض الفئات الاجتماعية المحرومة من الوصول إلى الموارد، لا بعدم توفر هذه الموارد². لذلك، عدت ثورة الشبغ الغذائي - بصرف النظر عن مشاكل سلامة الأغذية التي برزت حديثاً - عاملاً رمزياً رئيساً أدى إلى تحوّل جذري في العلاقة الجماعية والفردية مع العالم.

ولهذا التحوّل تأثير على مجالات أخرى، كانت تفرض بعض التهديد على تجربة الأمان - إلى حدّ ما - ولا سيّما في موضوع الولادة، فباستثناء الحالات

1- بالنسبة إلى هذا التغيير انظر:

cf. D. Hervieu-Léger, Catholicisme, La fin d'un monde.

2- cf. B. Hervieu et J. Viard, L'Archipel paysan.

النادرة، التي نراها غير محتملة، لم تعد الولادة تجربة تُهدّد الحياة في أوروبا والصّحة إلى حدّ ما، وعلى الأقل¹. وباعتراف الجميع، فإنّ تجربة انعدام الأمان تحوّلت إلى مجالات أخرى: الوظيفة، العنف الحضريّ، الفصل الاجتماعيّ، البيئة... وفي الواقع، لا يزال الوصول إلى «بداهة الأمان» موزعاً بشكل غير عادل، ولكن هذا تحديداً لأنّ «بداهة الأمان» - والتي يمكن للمرء أن يقول إنّها مؤيدة ببداهة كفاية الموارد الغذائيّة التي تُشكّل مركزها الرّمزيّ - أصبحت معياراً؛ لدرجة أنّنا أصبحنا نغضب من تجارب جديدة لانعدام الأمان أو عندما نرى أنّ السّلامة قد فشلت.

إنّ لتجربة الشّبع التي أصبحت علامة فارقة في مجتمعاتنا دلالات رمزيّة مهمّة؛ فهي - على وجه الخصوص - ترتبط مباشرة بتركيز النّظم العقائديّة على هذا المجال المؤيّد بدراسات للقيم الأوروبيّة. بمجرد أن يكون الشّبع هدفاً يمكن الوصول إليه في كلّ مكان وزمان، وشرطاً طبيعياً للحياة الفرديّة والجماعيّة - هكذا يجب أن تكون الحال بالنّسبة إلى الجميع - فإنّه يمكن قبول، أو على الأقلّ اقتراح، أنّ تجربة الشّبع - والتي لا يجب الخلط بينها وبين التجربة الشّخصيّة والذاتيّة لإشباع الرّغبة - تكشف عن علاقة مهمّة مع تحوّل التطلّعات الفرديّة والجماعيّة.

وفي دراسة عن القيم، أصبح الارتباط أقلّ بمجىء الملكوت أو حتّى بالتحوّل الجذريّ أو التدرجيّ للمجتمع، وأصبح المثل الأعلى للإنجاز يتركز بشكل متزايد على الفرد، في اتجاه لا يرفض اليوتوبيا بل يجعلها «ذاتية». ولا علاقة لهذا التحوّل بـ«نهاية التاريخ»؛ إنّهُ ببساطة ناتج عن تفكيك - واضح أنّه جزئيّ فقط، ولكن مع ذلك مهمّ - متزايد بين «الخوف والنقصان» والتطلّع إلى السعادة، وهذا ما يطلق عليه الآن «معرفة النّفس»، و«تحقيق إمكانات المرء»، والوصول الشّخصيّ إلى «الحكمة» و«التوازن» و«السّلام الداخليّ».

قد يكون «إضفاء الطابع الذاتيّ على اليوتوبيا» أحد الجوانب المتعدّدة لغزو الفرديّة التّعبيريّة التي تعدّ سمة من سمات المجتمعات الديمقراطيّة الحديثة. ومع

1- على الرّغم من الخضّة الكبيرة التي سبّبها وباء الإيدز، فإنّ القضاء على عدد من الأمراض الرئيسيّة والنّجاح الكبير في الوقاية من الأمراض أكّد على أهميّة مسألة «الحقّ في الصّحة» التي نشأت نتيجة لعدم المساواة الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة في الحصول على الرّعاية الصّحيّة.

ذلك، فإنَّ الأمر يستحقُّ إنشاء علاقة بين الاتجاه العام لإضفاء الطابع الذاتي على اليوتوبيا، وما وُصف أنه تجربة الشَّعب الجماعيِّ والفردِيِّ. وهذا الشَّعب، في ارتباطه المباشر بمسألة البقاء البيولوجيِّ، وتاليًا الموت، يحلُّ أحد الموضوعات الرَّمزيَّة المركزيَّة في جميع التَّقالييد الدينيَّة، وهذا ما يتَّضح بشكلٍ خاصٍّ في الطَّقوس اليهوديَّة والمسيحيَّة: ربط ألف عام من نهاية الجوع بالوفاء بوعد الله بـ«الأرض التي تدرّ اللبن والعسل».

الملاحظة الثَّانية: ترتبط بانتشار الثقافة الديمقراطيَّة خارج المجال السياسيِّ الذي تشكَّلت فيه، باحتسابها طريقة لتنظيم ممارسة السَّيادة. في هذا الصِّدد، يتَّضح أنَّ نقطة التحوُّل التي حدثت في أوروبا خلال السَّنوات الممتدَّة من 1968 إلى 1970 كانت حاسمة. فالتَّجربة الديمقراطيَّة، كما تحقَّقت بامتياز من خلال تعاون المواطنين الذين قرَّروا مصيرهم في النقاش العامِّ لتوجيه المجتمع الذي يعيشون فيه، آخذة في التوسُّع إلى ما وراء حدود الحياة العامَّة لتتسلَّل إلى ممارسة جميع العلاقات، وقلب الأدوار الرَّاسخة والتَّسلسلات الهرميَّة. لا توجد مؤسَّسة - سواء المدرسة أو مركز العمل أو الجامعة أو الكنيسة - معفاة من تحوُّل الطُّرق التَّقليديَّة في ممارسة السُّلطة، وتمثَّلات الالتزام، وإلى حدِّ ما توزيع الأدوار والمهامَّ «المقدَّرة بشكلٍ طبيعيِّ». ومن الواضح، أنَّ المراجعة الديمقراطيَّة للأدوار «الطَّبِيعيَّة» وأشكال السُّلطة لها أعظم التأثير في داخل الأسرة. ويبدو في أوروبا، أنَّ الاتجاه هو أنَّ «الأسرة العلائقيَّة»، وهي ربط لأفراد على أساس تعاقدِيِّ، سادت حتمًا على «الأسرة التَّقليديَّة»؛ والتي من المفترض أن تعكس الأدوار فيها المصير «الطَّبِيعيِّ» لأعضائها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ مسألة العائلات المثليَّة هي الأحدث والأكثر إثارة للجدل، كما أنَّها مرحلة من مراحل الثَّورة الشَّعبية في العلاقات الرُّوجيَّة والأسريَّة، وهي تنعكس بشكلٍ مباشر - ومُعلن - على الإصلاحات التي طالت قانون الأسرة في عدد من البلدان الأوروبيَّة. أريد التَّركيز على جانب واحدٍ فقط من هذه التَّغيَّرات هنا وهو علاقتها بتقويض التَّسويغ الدينيِّ للسُّلطة - على وجه التَّحديد السُّلطة الذَّكوريَّة أو الأبويَّة - التي تُعرَّف أنَّها إلهيَّة. هذا التَّقويض للسُّلطة الذي بدأ مجال تطبيقه الفعليِّ في السَّاحة السياسيَّة يزداد مع التَّحديات المعاصرة لأدوار الرِّجال والنِّساء والأطفال المُحدَّدة سلفًا في المجتمع أو في الأسرة التي يُسَوِّغها «النِّظام

الطبيعي»، والذي يشير مرّة أخرى تصريحًا أو تلميحًا إلى «إرادة الله» التي تكون بطبيعتها غير ملموسة وتتجاوز فهمنا.

إنّ الطّرق المختلفة جدًّا التي تكيفت بها المجتمعات الأوروبيّة والمؤسّسات الدينيّة مع الأشكال الجديدة للزّواج والرّعاية الأسريّة - بين الانفتاح الذي يميّز المجتمعات في مجال النّفوذ البروتستانتيّ على الرّغم من بعض ردود الفعل المضادّة، والموقف الدّفاعيّ المتراجع الذي تتبنّاه عادةً المجتمعات في البلدان المتأثّرة بالكاثوليكيّة - ساعد في إحياء الانقسامات في القيم الحضاريّة التي شكّلها التّاريخ الدينيّ. ومع ذلك، فقد جرى القضاء على تلك التّباينات في بداية الثّورة الثقافيّة والاجتماعيّة التي ستدّم نهائيًّا الأساس الذي بُنيت عليه تلك الهياكل الحضاريّة.

وبشكل عامّ، يمكن القول: إنّ ما يُزعزع الأُسُس الثقافيّة راهنًا يرتبط بشكل وثيق بتغيّرات في موقف الأوروبيين من الطبيعة. وبالفعل، فإنّ لتلك التغيّرات تأثيرًا مباشرًا على ديناميات الإنتاج الجماعيّ لما يُسمّيه «تشارلز تايلور» (Charles Taylor) «التّقييمات القويّة»¹؛ ذلك أنّ اللّحمة الاجتماعيّة تتحدّد بشكل فعّال عبر خيارات تدفع مجموعة مُعيّنة لتبنيها من بين خيارات توافق على أنّها أشرف أو أحسنّ، أفضل أو أسوأ، مرغوب فيها أو غير مرغوب فيها... وهذه التّقييمات لا تنطوي فقط على الأطر العقليّة التنافسيّة والمصالح والتطلّعات في داخل المجموعة؛ بل تشتمل أيضًا على المراجع والمعايير والذّكريات والطّموحات وغيرها، وهذا أمرٌ منطقيّ في داخل المجموعة.

ويمكن للمرء أن يفترض، إلى حدّ كبير، أنّ العلاقة التي نشأت على المدى الطّويل بين هذه الديناميكيّة الاجتماعيّة لإنتاج تقييمات قويّة في داخل المجتمعات الأوروبيّة ومنظومتها الحضاريّة الدينيّة الخاصّة، كانت قائمة على طريقة مُحدّدة في النّظر إلى النّظام الطّبيعيّ. وكانت مشكلة النّظام الطّبيعيّ نفسها مُتجدّرة في الرّؤية الكونيّة الدينيّة - يتّضح الاختلاف وفاقًا لانتماء المجتمع المشمول، والذي قد يكون كاثوليكيًّا أو بروتستانتيًّا - التي نجت بطرائق مختلفة من تقدّم العلمنة، بما في ذلك الطّريقة القانونيّة.

الآن، وبسبب التّقدّم المذهل في العلوم والتكنولوجيا، حصل انقلاب في

1- C. Taylor, Le malaise dans la modernité.

التجارب الإنسانية الأساسية المعنوية مباشرة بإنتاج «تقييمات قوية» مقلوبة في مفاهيم القوت والإنجاب والرعاية الصحية والاتصال والتّمييز بين الأحياء والأموات وغيرها، وذلك بعد اكتشاف القدرة البشرية على تغيير الأساليب التي كان يُعتقد سابقاً أنّها غير قابلة للتغيير. فمثلاً، إنّ تفكيك العلاقة بين الزّواج والبنوة عبر الإنجاب بمساعدة طبيّة، وتطوّر علم الجينوم، والتّحكم العمليّ في الكائن الحيّ، كلّها قلبت شروط الزراعة والعلاجات رأساً على عقب، وكذلك توسّع العلوم المعرفية بكلّ ما لها من آثار على مجال المعلومات وعلاقتنا بالزّمان والمكان. فلسنا بحاجة لإدراج قائمة طويلة، إذ إنّ ما عدّته حضارات بأكملها لآلاف السنين من الضّرورات التي فرضت حتماً على البشر عن طريق إملاءات العالم الطبيعيّ، والتي تشكّلت بفعل المنظومات الدينيّة المختلفة، تُعدّ اليوم، وعلى نحو متزايد، مجموعة من الآليات التي يمكن التّلاعب بها وتفكيكها وإعادة تنظيمها وتعديلها.

لم تعد الطبيعة، إذاً، نظاماً بأيّ معنى من معاني الكلمة؛ فالنظرة إلى الطبيعة على أنّها عالمٌ تحكمه مبادئ أبدية ثابتة تلاشت، وقُلت قدرتها على فرض قواعدها على البشر. وهذا ما دفع جميع المجتمعات الأوروبيّة إلى مراجعة جذريّة لموقفها من الطبيعة بوصفها نظاماً للأشياء التي كانت تُستخدم لبناء رؤيتهم الكونيّة الرّمزيّة؛ أي ميكانيزمات المعنى المشتركة التي تكمن في صميمها. لقد اهتزّت حتماً أسس الحضارة الدينيّة التي تُجسّد تلك النظرة إلى الطبيعة من خلال إعادة التّقييم الضّروريّة. وكانت المناقشات في موضوع الأخلاق البيولوجيّة في كلّ بلدٍ أوروبيّ، وفي أوروبا ككلّ، صورة مثاليّة عن ذلك.

ونظراً إلى هذا التطوّر، فإننا نهيب بالمرجعيات الرّمزيّة للمنظومات الدينيّة المختلفة أن تتعامل بجديّة مع المشاكل الأخلاقية التي أثارها السيطرة العلميّة على الطبيعة، والتي لم نواجه مثلها من قبل. في الوقت نفسه، بدأنا نكتشف الضعف الاستثنائيّ لتلك المرجعيّات في وضع المعايير وحجم التناقضات الموجودة بينها. فتلك الإجراءات تُسلط الضوء على الطبيعة السياسيّة البارزة لتوليد المعايير في المجتمعات الحديثة للغاية، وهذا الاكتشاف يُقوّض بشكل خطير المعقوليّة الثقافيّة لرموز المعنى التي لا تزال الأديان تدّعي أنّها تُقدّمها.

الطريق الجديد نحو تراث أوروبا الديني

قد يبدو التركيز على استمرار عملية إبعاد الدين عن الثقافة الأوروبية متناقضاً؛ بل استفزازياً، وذلك في ضوء احتمال وجود إجراء معاكس يعزز قوة «التراث الديني» الأوروبي الموحد ويُفعل دوره. وأشار هنا إلى أنني لا أسعى إلى الاستخفاف بالإمكانات الرمزية والأخلاقية لهذا التراث، فقد حاولت التأكيد على أهمية المنظومة الحضارية الدينية - الموحدة والمتنوعة معاً - التي تُشكل أصل المجتمعات الأوروبية. ومع ذلك، أعتقد أن ما يستحق البحث - في ضوء التطور الثقافي الذي وصفته للتوّ - هو أهمية الرجوع إلى الأساس الديني الأوروبي الذي يرتبط به التراث.

- الملاحظة الأولى: تتعلّق بالرجوع إلى الذاكرة التي تُشكل جزءاً من الرجوع إلى التراث الديني. إن مسألة الذاكرة، كما نعلم، تُثار بقلق شديد خصوصاً في المجتمعات التي تخشى خطر فقدان الذاكرة؛ وذلك بسبب معدل التغير السريع. لكن المجتمعات التقليدية التي تعتمد على الذاكرة لا تشعر بالحاجة للحدّ من الذاكرة الجماعية، فهي من المسلمات التي يُشعر بقوتها التنظيمية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، ولا تُعدّ «مشكلة». من جهة أخرى، نرى أن المجتمعات الحديثة التي يكون التغيير مُحركاً لها وضرورة من ضرورتها، تكون أكثر حرصاً على بقاء «وهج الذاكرة» المشرق مشتعلاً. ومن مصاديقها الحديثة، وحتى العصرية جداً، النزوع إلى إحياء الذكرى. فالاهتمام بالتراث، والتراث الديني تحديداً، يتوافق مع هذا الموقف. يمكن أن يُنظر إلى الدين أنه «تراث» فقط؛ لأنه يعمل بشكل منفصل ويبقى متميزاً عن الأجواء التي تُحدّد فيها قواعد الحياة الجماعية في المقام الأول. ومما يؤيد التصنيف الحتمي للدين في خانة التراث هو التآكل الذي أصاب القوة التنظيمية للدين في الحياة الاجتماعية.

- الملاحظة الثانية: أن الاحتفالات بإحياء الذكرى وتصنيف الدين في خانة التراث هي في الوقت نفسه - بالنسبة إلى أوروبا - طريقة لتقريب موقفها من تاريخها. وهنا نسأل، أولاً، وقبل كلّ شيء، ممّ يتكوّن تاريخ أوروبا الديني؟ إنّه يتكوّن في الجزء الأكبر منه من حروب، وفي كثير من الأحيان من حروب دموية، ومن تحريض مجموعات ودول بأكملها بعضها ضدّ بعض.

وفي الواقع، يمكن أن يكون السؤال عن كيفية ضمان السلام الديني الذي أدى إلى تأسيس الدولة في أوروبا.

لذلك، كان الرجوع إلى التاريخ الديني راهناً، وتصنيفه تراثاً، طريقة لمحو الذاكرة المظلمة للحروب الدينية في أوروبا لصالح مساهمة متضافرة تشترك فيها الأديان المختلفة في وضع القيم «الفكرية والفنية»، والأعمال التي تُشكل صلة وصل بين الأوروبيين. وكذلك كان التعامل مع ثروة أوروبا الدينية على أساس أنها تراث، ووسيلة لفك ارتباط الدين بالصراعات السياسية، وفصله عن ظاهرة الهيمنة الاجتماعية والعنف الذي ارتبطت به، من أجل استرجاع القوة الحضارية «الثقافية» التي من المفترض أن يمارسها عبر التاريخ والمحافظة عليها.

لذلك، لا ينبغي أن نستاء أو أن نُشجب هذا التطبيق للذاكرة الانتقائية؛ بل على العكس تماماً، علينا أن نسانده لأنه يُساهم بشكل حاسم في إنتاج المعايير والقيم التي نستخدمها لإدارة الحياة الجماعية. غير أن الرجوع إلى التراث الديني (أو الروحي) لأوروبا لا يعني أن نحفظه في المتاحف؛ بل أن يكون نشاطاً لإنتاج رمزي يساهم في تكوين رؤية كونية مشتركة. لا يوجد شيء غير موثوق حيال مناقشة طبيعة الرجوع إلى التراث الديني في النصوص التي تحكم الاتحاد الأوروبي، من وجهة النظر هذه؛ لأنها، وعلى الرغم من ترويجها لوجهات نظر محلية لا يمكن التوفيق بينها، إلا أنها تُسلط الضوء على الخيارات الثقافية الجماعية التي يجري تبنيها حالياً.

- الملاحظة الثالثة: أن الرجوع إلى التراث الديني في أوروبا، وتحديدًا بسبب

طبيعته التي جعلته منتجاً نشطاً للمعايير المشتركة، ينطوي على خطرين:

الخطر الأول؛ هو أن هذا الرجوع قد يصبح في حد ذاته محور الاستراتيجيات

التي تتبناها الكنائس الرئيسية، من أجل استعادة المكانة البارزة العامة التي بدأت

تفقدتها. وقد يبدو البحث عن احتمال المعنى المشترك الذي جرى الحفاظ عليه

جزئياً من خلال الرجوع إلى التراث الديني، والذي يشترك فيه الأوروبيون نظرياً،

في نظر المؤسسات الدينية، فرصة يجب استغلالها من أجل الدفع بأنفسهم إلى

الأمم بصفتهم الحفظة المختصين، وتالياً الأكثر شرعية لإدارة هذا التراث.

ففي دراسة لخطب البابا يوحنا بولس الثاني خلال زيارته للمؤسسات الأوروبية

في عام 1992، سأل «جان بول وليم» (Jean-Paul Willaime)، عبارات واضحة وصريحة، السؤال التالي: «إذا كنا نعني بالدين المدني نظام المعتقدات والشعائر التي يضيفي الحقل الاجتماعي من خلالها الطابع الطقسي على وجوده، ويحافظ على التقديس الجماعي للقيم التي تكمن في أساس نظامه. هنا قد يتساءل المرء: ألم تكن زيارة البابا إلى المؤسسات الأوروبية جزءاً من عملية تطوير الدين المدني لأوروبا؟ وهي العملية التي تضع فيها الكنيسة الكاثوليكية نفسها في المقدمة بصفقتها الوصي الأفضل على الزوح الأوروبية»¹. إنه سؤال مهم يستحق التأمل إذا كنا نرغب في أن يكون الرجوع إلى التراث الديني المشترك قادراً على العمل، لا بكونه وسيلة لإعادة التنافس بين المعتقدات الدينية والصراع الأيديولوجي من جديد على جدول الأعمال، وإنما ليكون مرجعاً متكاملًا قد يتشارك فيه جميع الأوروبيين، سواء أكانوا مؤمنين أم غير مؤمنين، وسواء أكانوا ملتزمين بقناعات دينية معينة أم لا.

الخطر الثاني؛ وربما يكون أكثر إثارة للقلق، هو أن هذا الرجوع إلى التراث الديني في أوروبا، والذي يأمل المرء أن يكون تأثيره تكاملياً في المجتمع، قد يراه من هم خارجة وسيلة لرسم الحدود. ونذكر هنا أن التراث الذي نتحدث عن الرجوع إليه هو التراث اليهودي، وقبل كل شيء التراث المسيحي في نسخته البروتستانتية والكاثوليكية، والذي يدل على منطقة رسمت حدودها بوضوح، يحدها من الشرق العالم الأرثوذكسي المسيحي، ومن الجنوب العالم الإسلامي. فالمناقشات حول دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تبين بوضوح - وبصرف النظر تماماً عن القضية الرئيسية المرتبطة بحقوق الإنسان - طبيعة القضايا الثقافية والقانونية والرمزية التي أثارها فتح البيت الأوروبي لدخول بلد إسلامي إليه، ولو أعلن هذا البلد علمانيته. وكذلك لا يمكن التغافل عن دلالات عدم وجود دول أرثوذكسية من بين تلك الموقعة على معاهدة أثينا.

يُمثل، إذاً، النقاش العام الذي يُبين تعريف التراث الثقافي والسياسي والأخلاقي والرمزي المشار إليه بـ«التراث الديني في أوروبا»، جانباً فعالاً من البناء المستمر

1- J.P. Willaime (ed.), Strasbourg, Jean-Paul II et l'Europe; J.P. Willaime, «les religions et l'unification européenne», in G. Davie et D. Hervieu-Léger (eds), Identités religieuses en Europe.

للحمة الاجتماعية في أوروبا، فهو قبل كل شيء الفضاء الذي تُرسم فيه حدود المنطقة الأوروبية المشتركة. وأنه، بعد ذلك، مجال مُميز للتفاوض - يرتكز على السعي لإنتاج ذاكرة مشتركة - والمصالحة بين ترسيخ الروح المشتركة والاعتراف بالميزات الفريدة التي تُغذي تلك الروح المشتركة. وأخيراً، إنه أحد حقول الاختبار المحتملة لإنتاج «تقييمات قوية» للأوضاع الثقافية الجديدة تماماً مثل التي تواجهها أوروبا حالياً.

وفي هذا المجال، إن أوروبا شريكة في المسائل التي أُثيرت في جميع المجتمعات الحديثة، كما أنها مُعرضة للخطر الذي يمكن أن ينشأ عن الآثار الاجتماعية لتلك النقطة من التحول، وعن الآثار النفسية على الفرد، كما حصل بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى إلى ردٍ عنيفٍ من جانب المؤسسات والسلطات الدينية. لذلك، قد تبذل تلك المؤسسات والسلطات كلَّ جهدٍ للدفاع عن نفوذها الاجتماعي والاقتصادي، وحتى من أجل استعادة نفوذها السياسي المفقود، من خلال الاعتماد على القوى الرجعية التي ظهرت بسبب انتشار انعدام الأمان «الناتج عن فقدان جميع المرجعيات المطلقة»، وبسبب التغيير الحاصل. ولدينا أدلة واضحة، وهي كافية للاعتقاد بأن المسألة ليست مجرد فرضية، وأن احتمال نشوء صراعات ثقافية مريرة للغاية، وتالياً اجتماعية وسياسية، في هذا السياق ليست مجرد نظرية؛ فاحتمال نشوب «حرب ثقافية» في أوروبا شبيهة بتلك الدائرة في الولايات المتحدة، والتي وصف عالم الاجتماع «جيمس د. هانتر» (James D. Hunter) ما يتخللها من عنف «وإن بشيء من التحيز»، لا يمكن استبعاد حدوثها¹.

على الأقل، يمكن لهذا الوضع أن يُشجع على إضفاء طابع شعوبي على الهويات الدينية «التي كان من المفترض أن تكون العَلَمنة قد أعادتها إلى المجال الخاص»، في حين أن تلك الميزة هي جزء من الاتجاه العام لجميع المجتمعات الديمقراطية الحديثة، كي تُعزّز حقوق الفرد «لشخص أو لمجموعة» بهدف التأكيد العلني على فرادة هويته²؛ إذ يكون لذلك أهمية خاصة في المجال الديني،

1- James D. Hunter, Culture Wars, The Struggle to Define America.

2- On this «democracy of identities», cf. M. Gauchet, La religion dans la démocratie; D. Schnapper, La démocratie providentielle.

ما يزيد من حدة التوتر بين النزوع إلى تفرّد متسامح للإيمان والطموح من أجل التأكيد في النقاشات العامّة على الحقّ في الاختلاف على معنى «الحقيقة» التي يدّعي المجتمع امتلاكها¹.

في هذا السياق، يصبح الرجوع إلى التراث الديني لأوروبا ذا مغزى. ولا يعني حين تضعف المؤسسة الدينية في أوروبا أنّ حجر الأساس اليهودي-المسيحي الذي قامت عليه هذه المؤسسة قد رُفض تمامًا؛ لأنّ ذلك يعني نسيان مفهوم الحكم الذاتي وتجربته، وكذلك مفهوم سيادة البشر على الطبيعة وتجربتها - وكلاهما متورّط في إضعاف الأساس الديني-، وهذه المفاهيم نفسها مشتقة «جزئيًا على الأقل» من التراث اليهودي-المسيحي نفسه.

وهكذا، إنّ التجربة التي أدت إلى إضعاف أسس الدين أصبحت نقطة انطلاق لإعادة النظر في التراث الديني الأوروبي، مع الإشارة إلى جانبين محدّدين: الأول: إمكان إعادة تعريف الحكم الذاتي على أساس الفهم اليهودي-المسيحي للآخر، ومفهوم العلاقات المتبادلة، بدلًا من كونه مُجرّد تأكيد ليبرالي على استقلال الفرد في حياته الخاصّة.

الثاني: مسألة السيادة على الطبيعة، التي يمكن عدّها، في ضوء مفهوم الخلق في التراث اليهودي-المسيحي، أمرًا آخر يختلف عن الموادّ الخام ومصادر الإيرادات. وفي رأيي، إنّ أفضل معالجة لمسألة «الروح الأوروبيّة» تكون عبر إعادة النظر في هذين الجانبين، طالما أنّ الرجوع إلى الماضي الديني الذي يمكن وصفه بأنّه مجيد ومؤلم في الوقت نفسه، أصبح على كلّ حال أثرًا بعد عين.

1- حول التوتر المُحدّد في الساحة الدينيّة المعاصرة بين الأشكال التبادليّة أو المرنة من التّفقّق من الاعتقاد والأشكال الجامدة من تحقّق الجماعة من الاعتقاد cf. D. Hervieu-Léger, Le pèlerin et le converti.

قائمة المصادر والمراجع

- Bouretz, P., «La démocratie française au risque du monde», in M. Sadoun (ed), La démocratie en France, T1: Idéologies Paris, Gallimard, 2000.
- Davie, G., Europe: The Exceptional Case. Parameters of Faith in the Modern World, London, Darton, Longman, Todd, 2002.
- Davie, G., Religion in Britain since 1945, London, Blackwell, 1994.
- Dubet, F., Le déclin de l'institution, Paris, Seuil, 2003.
- Gauchet, M., La religion dans la démocratie, Parcours de la laïcité, Paris, Gallimard, 1998.
- Hervieu, B. et Viard, J., L'Archipel paysan, Editions de l'Aube, 2000.
- Hervieu-Léger, D., Catholicisme. La fin d'un monde. Paris, Bayard, 2003.
- Hervieu-Léger, D., La religion en miettes ou la question des sectes, Paris, Calmann-Lévy, 2001.
- Hervieu-Léger, D., Le pèlerin et le converti. La religion en mouvement, Paris, Flammarion, 1999 (Poche Champs, 2001).
- Hunter, James D., Culture Wars, The Struggle to Define America, New York, Basic Books, 1991.
- Schnapper, D., La démocratie providentielle, Paris, Gallimard, 2002.
- Taylor, C., Le malaise dans la modernité, Paris, Cerf, 1999 (Bellarmin, 1992).

- Willaime, J.P. (ed.), Strasbourg, Jean-Paul II et l'Europe, Paris, cerf, 1991.
- Willaime, J.P., «les religions et l'unification européenne», in G. Davie et D. Hervieu-Léger (eds), Identités religieuses en Europe, Paris, La Découverte, 1996.